من الوجهين الدالين على ان الهيولى لا تنفك عن الصورة وكون الواحد مبدأ
لكثير وما ذكر لبيانه ممنوع كما مر في بحث العلل وهذا اعتراض على الوجه الثاني
من الوجهين الدالين على ان الهيولى لا تنفك عن الصورة مع ان القابلة اي
قابلية الهيولى ليست اثرا للمؤثر حتى تكون الهيولى مبدأ لها ويلزم كون الواحد
مبدأ لكثير بل هي من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في خارج
الذهن ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها حتى تكون الهيولى
مبدأ له او يلزم ما ذكرتم بل هو اما فعل الفاعل المختار او فعل العقول
على اختلاف الرأيين وان يطالبهم اي وللمعترض ان يطالب الحكماء بما
يوجب الاختلاف في الصورة النوعية ويقول اختلاف الاجسام في
الاعراض ان لم يفتقر الى صورة نوعية بطل ما ذكرتم وان افتقر يلزم ان
يكون تلك الصورة ايضا مستندة الى صورة اخرى ويلزم التسلسل
ثم نزعم ان ما يجعلونه اياه من الاحوال العنصرية السابقة واختلاف الاوضاع
الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيئات يعني ان الحكماء يقولون الموجب
للاختلاف في الصور النوعية هو الاستعدادات السابقة في العنصريات
واختلاف الهيوليات بالماهية في الفلك فنقول للمعترض لم لا يجوز ان يكون
ذلك سببا لاختلاف الاجسام في الاعراض والهيئات الثالث في اقسامه
اي الجسم قال الحكماء الاجسام اما بسائط او مركبات لانها اما ان لا تكون
مركبة من اجسام مختلفة الصور كالماء او مركبة منها كالمواليد الثلثة
والبسائط تكون كرة بحسب طبعها لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي
هيئات مختلفة بناء على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فلو لم تكن
كرة لكانت مضلعة فاختص بعض الاجزاء بالضلع والبعض بالزاوية
مع ان طبعها واحد وتنقسم الى فلكيات وعناصر لانها ان لم تكن قابلة
للخرق فالاول والا فالثاني والاول افلاك وكواكب لانها ان لم تكن [illegible]
فالاول والا فالثاني والافلاك الثابتة بالارصاد تسعة يعني انه لا يجوز
ان تكون اقل منها واما في جانب الكثرة فلا جزم الاول الفلك الاعظم

والعرش المجيد بلسان اهل الشرع والجسم المحيط بسائر الاجسام
ويدل عليه اي على وجود الفلك الاول وجوه الاول ان الاجسام متناهية
لما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها وليس وراءه جسم آخر وهو المطلوب
قيل لم يدل الدليل على وجود جسم واحد محيط بجميع الاجسام فانه يجوز
ان تنتهي الاجسام في كل جهة بجسم والمطلوب اثباته ان الجهة متعلق
الاشارة فانه تعالى تحرك الجسم الى هذه الجهة و مقصد المتحرك بالوصول
اليه انما قيد به لان مقصد المتحرك بالتحصيل كالمتحرك من السواد الى البياض
يجب ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلا للحاصل فيكون موجودا غير
مجردة اذ المعدوم والمجرد لا يكون مشارا اليهما بالاشارة الحسية ولا يقصد
المتحرك الوصول اليهما وليس بجسم لانه غير منقسم وكل جسم منقسم والا فالواصل
الى نصفها الذي هو اقرب الى المتحرك ان وقف فالجهة هو لانه مقصد
المتحرك لا ما بعده فما فرضناه بعض الجهة يكون نفس الجهة هذا خلف والا اي وان
لم يقف وتحرك فحركة عن الجهة فكذلك اي يلزم ان يكون الجهة ذلك
النصف لا ما بعده وان كانت اليها فالجهة ما بعده فلا يكون هذا النصف
مع ما بعده جهة هي قيل الحصر ممنوع لجواز ان تكون الحركة في الجهة وهو
ضعيف لانها باعتبار كون الحركة فيها تكون مسافة لا جهة اذ جهة الحركة
هي نهاية المسافة التي تقطع بالحركة ونهاية الشيء لا تكون ذلك الشيء المفروضة
واذا ثبت انها ليست بجسم وهي موجودة غير مجردة فهي جسمانية والمحدد
اي المعين لها جسم واحد اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض يتحدد القرب
بها دون البعد لان البعد عن كل منهما هو القرب من الآخر فيكون البعد
المتحدد بها غير حقيقي بل امرا اضافيا ونحن نريد المحدد للجهتين الحقيقيتين
اللتين لا تتغيران باختلاف الاوضاع والاضافات وان احاط
فالمحاط حشو اذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه فيتحدد
الجهتان الحقيقيتان معا فلا حاجة الى غيره في التحديد قيل انما يتم ذلك لو
كان المحيط كريا ولم يثبت بعد وهو بسيط والاصح الابطال عليه

Copyright © King Saud University